العدد (1880) السنة الثامنة - الأثنين (16) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الإرهـــــــاب وســـيلـــة أم غـــايـــة؟

يعتبر العنف بمختلف أشكاله من أقدم الظواهر المتأصلة في المجتمعات الإنسانية التي يعتبر الصراع أحد أهم سماتها، وقد تنامت وتعاظمت هذه الظاهرة على مستوى العالم دون استثناء بشكل ملفت رغم الجهود التي تبذلها الدول في نطاقها المحلي عبر الكثير من القوانين والتشريعات أو على مستوى التحالف الدولي عبر عمليات وضربات عسكرية استباقية من أجل محاربة هذه الظاهرة والتي يطلق عليها – الإرهاب- وما ازدياد العمليات الإرهابية في مناطق عدة من العالم إلا دليل على ذلك.
وهذا الازدياد شمل الكم والنوع معا حيث كانت العمليات الإرهابية تقتصر على التفجيرات ، بينما نجدها الآن تشمل عرض البحار والمحيطات عبر عمليات قرصنة واسعة النطاق.

حسين علي الحمداني
كاتب وباحث

لذا نجد بأن مصطلح الإرهاب بات الأكبر والأشد لفتاً للانتباه على الصعيد الدولي والملتقيات العالمية ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها، غير أنه بات في الوقت نفسه المصطلح الأكثر إثارة للحروب والصدامات والاصطفافات والأشد تبايناً في المفاهيم والتفسير والاجتهادات، فكل طرف أو تحالف في جعبته تعريفه ومفهومه وتفسيره لمعنى الإرهاب، وكذلك مبرراته ومسوغاته لممارسته أو التصدي له، وفقاً للحسابات والمصالح الخاصة به أو بذلك الطرف أو ذاك التحالف. وحيث أن الحسابات والمصالح الخاصة بكل طرف نسبية ويمكن أن تتباين أو تتقاطع مع حسابات ومصالح طرف ثان أو ثالث، فإن زاوية النظر والرؤية والموقف منها بالضرورة تعزز أجندة الأهداف التي تتباين بالتالي المواقف حولها، ويصبح العمل المشروع لدى طرف معين، باطلاً لدى طرف آخر.
والتعريف الدقيق للإرهاب غائب ولكن كلمة terrorism تعني ترويع ورعب وخوف شديد واضطراب عنيف وانه بمثابة القتل والاغتيال والاختطاف والتخويف والتدمير واحتجاز الرهائن وتفجير القنابل والسطو والنهب وإحراق المباني والمنشآت العامة وبشكل عام لكل فعل ارهابي سمات هي عمل عنيف يعرض الأرواح والممتلكات للخطر و موجه إلى أفراد او مؤسسات او مصالح تابعة لدولة ما، وأيضا يسعى الى تحقيق أهداف سياسية.
ويعرف الاتحاد الأوربي الإرهاب على انه "العمل الذي يؤدي لترويع المواطنين بشكل خطير، او يسعى الى زعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية او الدستورية او الاقتصادية او الاجتماعية لإحدى الدول، او المنظمات، مثل الهجمات ضد حياة الأفراد او الهجمات ضد السلامة الجسدية للأفراد او اختطاف واحتجاز الرهائن، او إحداث أضرار كبيرة بالمؤسسات الحكومية او اختطاف الطائرات والسفن ووسائل النقل الأخرى، او تصنيع او حيازة المواد أو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، او إدارة جماعة إرهابية او المشاركة في أنشطة جماعة إرهابية".
أما وزارة الدفاع الأمريكية فعرفت الإرهاب على إنه" الاستخدام المدروس للعنف او التهديد باستخدامه لإشاعة الخوف بغرض إجبار او إكراه الحكومات او المجتمعات على تحقيق أهداف سياسية او دينية او إيديولوجية" أما المؤلف " أرنولد" فيعرف الإرهاب على أنه ظاهرة وصفها أسهل من تعريفها، والمؤلف "شميدت" اعتبر أن الإرهاب أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا الجزافية أو الرمزية كهدف عنف فعال، و يقدم لنا "بيسيوني" تعريفاً حديثاً حيث يقول: "الإرهاب هو استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية (أيديولوجية) أو تتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة للقيام برعاية لمطلب أو لمنظمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أم نيابة عن دولة من الدول ".ويمكن القول إن غياب الاتفاق الدولي عن الحد الأدنى لتعريف مفهوم الإرهاب وقف حائلاً حتى الآن دون تبني تعريف مقبول لمصطلح الإرهاب.. إذن فالإرهاب هو استخدام طرق عنيفة كوسيلة الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن موقف معين. ومن هذا التعريف يتضح لنا أن ملامح جريمة الإرهاب تختلف عن غيرها من الجرائم في:

١. أن الإرهاب هو وسيلة وليس غاية.
٢ . أن الوسائل المستخدمة عديدة ومتنوعة وتتميز بطابع العنف وتخلق حالة من الفزع والخوف خاصة إذا ما تعددت وسائله كالتفجير بالسيارات والأحزمة الناسفة واستخدام غاز الكلور كما حصل في العراق.
٣ . الحديث عن جريمة الإرهاب لا يثار إلا إذا كانت هناك مشكلة سياسية أو موقف معين، وفي قول آخر فريقان مختلفان، وغالباً ما تكون هناك أسباب سياسية لهذه الجرائم.
٤ . عدم مراعاة حقوق الأقليات، عدم مراعاة حق الشعوب في تقرير مصيرها.
٥ . عدم احترام حقوق الإنسان. أما في العراق فان قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن الجمعية الوطنية عرف الإرهاب في المادة الأولى منه بما يلي "كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة أفراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني او الاستقرار او الوحدة الوطنية او إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية "
وبديهي جدا أن للإرهاب أسباب منها ما هو سياسي أو فكري أو اجتماعي أو اقتصادي أو نفسي أو تربوي ونجد إن معظم الأعمال الإرهابية و أعمال العنف تكمن وراءها دوافع سياسية كالذي يحدث في العراق منذ سقوط النظام البائد الذي كان يشكل جزءاً من منظومة سلطوية شمولية في عموم المنطقة العربية والتي شعرت بعد سقوطه بأن رياح التغيير ستهب عليها فسخرت ماكنة الإرهاب لتعطيل مشاريع الديمقراطية والإصلاح في هذا البلد، وإن الإرهاب أصبح نشاطاً معقداً حيث تدير شؤونه منظمات على قدر عال من التنظيم و التدريب و التسليح و المعرفة الفنية و أخطرها تلك التي تدار من قبل المخابرات في بعض الدول كأحد أساليب الصراع السياسي لإرغام دولة ما على اتخاذ قرار معين أو الامتناع عن اتخاذ قرار تراه مناسباً لمصلحتها عن طريق تنفيذ العمليات الإرهابية و هذا يجعل الإرهاب وسيلة و ليس غاية وهذا برز جليا في الحالة العراقية منذ التغيير في نيسان ٢٠٠٣.
وفي الجانب الاقتصادي تعد التغيرات الاقتصادية المؤثرة في المجتمعات الفقيرة من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم، وتبشر العولمة التي اجتاحت العالم بمزيد من الأزمات الاقتصادية للدول والمجتمعات الفقيرة، مما يزيد الفجوة بين الدول الغنية، وهذه الدول، ويتوقع بعض المفكرين والمحللين الاجتماعيين زيادة المكانة والأهمية والنفوذ لرجال المال والتجارة، وبالمقابل انحسار نفوذ ودور أهل السياسة، وتوقع ذلك بوقت مبكر (وليام نوك) مؤلف كتاب " عالم جديد متغير " أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة، وتوقع أن يستغل الإرهابيون التقدم العلمي والتقني في بداية الألفية الثالثة، في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات بين مواقعهم، من أقصى الأرض إلى أدناها، بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الإنترنت، ويأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات. وهذه التوقعات حصلت في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من خلال استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي بشكل كبير من قبل الجماعات الارهابية، أما فيما يخص الجوانب الاجتماعية والتربوية وهي الأكثر خطورة من الأسباب الأخرى نجد إن الإرهاب في الألفية الثالثة أرتبط بـ (الإسلام) من خلال عمليات القاعدة بعد أن ظل محصورا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بمنظمات إرهابية أوربية كمنظمة بادر . ماينهوف في ألمانيا والألوية الحمراء في ايطاليا والجيش الجمهوري الايرلندي السري. هذا التحول في الألفية الثالثة وبروز تنظيم القاعدة الإرهابي ناجم من حالة اليأس التي وصل إليها المواطن العربي والمسلم وحالة الإحباط التي يعيشها بما جعله يستجيب طوعيا لنوازع تدميرية وقد دلت دراسات واسعة النطاق بأن أغلب زعماء تنظيم القاعدة سواء في أفغانستان او المغرب او الجزائر او اليمن أو حتى في العراق هم من الذين لفظهم المجتمع ومن خريجي السجون والإصلاحيات ومن الذين يعانون من اضطرابات نفسية كبيرة وينحدرون من اسر تفككت وعاشوا فترات طفولة مليئة بالحرمان وهذا ما ولد لديهم رغبة بالانتقام من الآخر مهما كان. و تلعب وسائل الإعلام دورا لا يستهان به في تغذية أو دعم أو ظهور العنف والإرهاب والتطرف فهي بما تقدمه من برامج وأفلام وأخبار وأساليب للإخبار عن الأحداث أو تركيبها وهذه الوسائل الإعلامية وفي مقدمتها القنوات الفضائية أغلبها تنتهج منهج التطرف فإما الاستهتار بالعقول والشعائر الدينية والأخلاقية، أو زرع الفتن وإثارتها من خلال بعض البرامج أو الأفكار والتهويل والتضخيم، أي بعبارة أدق بأن الإرهاب يتلقى رسائل مباشرة من القنوات الفضائية والكثير من مواقع الانترنت.
وحين نفكر بإيجاد معالجات لظاهرة الإرهاب في العراق علينا في البداية أن نفعل كافة الاتفاقيات الأمنية الموقعة مع دول الجوار العراقي سواء قبل نيسان ٢٠٠٣ أو بعده بما يؤمن عدم تسرب الإرهابيين من خلف الحدود، وترصين الجبهة الداخلية عبر تفعيل المصالحة الوطنية التي لها دور كبير في هذا المحور ولنا في تجربة (أبناء العراق) – الصحوات – ما يشجع حكومتنا على اتخاذ خطوات أكثر فعالية بغية سحب البساط من تحت القوى الإرهابية خاصة وإن أغلب هؤلاء متورطون في عمليات إرهابية لأسباب اقتصادية بحتة وليست عقائدية وبالإمكان إصلاحهم وتوفير فرص عمل لهم تحت مراقبة الدولة واندماجهم من جديد بالمجتمع.
من جهة ثانية تفكيك المنظومة الفكرية التي تؤدلج وتنظر للإرهاب في العراق على انه "جهاد ومقاومة" خاصة وانه يستهدف بالأساس الأسواق الشعبية المكتظة بالسكان وليس القوات الأمريكية أو غيرها.

مـنـاهـجـنـا الـدراســيــة وبـنـــاء المـجـتـمـع الـعـراقـي

ايمان محسن جاسم
كاتبة

علينا ألا نهمل النظريات التربوية والتعليمية الحديثة التي تعتبر المتعلم محور العملية التعليمية وهي تؤكد أن ما يسمعه الفرد قد ينساه بعد وقت قصير، أما ما يعمله فسيبقى في الذاكرة ويلاحظ كتغير في الشخصية لوقت طويل. على هذا المفهوم قامت فلسفة كفلسفة جون ديوي "التعلم بالعمل" والتي تتجسد في منهج النشاط.

فللنشاط أو الخبرة أثر كبير على التعلم المتكامل للمتعلم، الا أن مناهجنا لم تستثمر النشاط بالشكل أو النوع المطلوب وبقي التلقين هو الركن الأساس في العملية التربوية، وهذا ما انعكس على واضعي المناهج التعليمية في العراق منذ عقود طويلة حيث تجاهلوا الكثير من طرائق التدريس الحديثة وأنواع التعلم السائدة في العالم.
وحين تطرح أفكار تسعى الى تغيير المناهج فان مناقشتها تتم في دائرة ضيقة لا تتعدى ما يمكن تسميته بالخبراء متناسين دور المجتمع في تقييم وتطوير المنهاج والرقابة عليه خاصة وان المنهاج الحديث يقوم على أسس أربعة أهمها الأساس النفسي الذي نراعي من خلاله حاجات وقابليات وخبرات المتعلم ومطالب النمو لكل مرحلة يعيشها فملاحظاته هي ذات قيمة كبيرة لمعرفة ما يفضله وما يتناسب مع احتياجاته واستعداداته واهتماماته ومستواه وما هو خلاف ذلك وبناء على ملاحظاته يبنى المنهاج بتنظيمه السيكولوجي. ثم منفذو المنهاج: وهم المعلمون الذين يعملون على التطبيق العملي لما تم تصميمه نظريا فهم وأثناء تطبيقهم للمنهاج يعون ويدركون العديد من الثغرات التي لم يكن ليدركها المصمم أثناء التصميم فعلى المعلم اذاً أن يقدم ملاحظاته لواضعي المنهاج على جميع عناصره بدءا بالأهداف وانتهاء بأدوات القياس واقتراح بدائل أو حلول أو إضافات. ثم يأتي بعد ذلك دور المثقفين والمؤسسات التي تعنى بالجانبين التربوي والتعليمي فمجتمعنا وواقعنا التربوي يفرض علينا التعاون مع هذه المؤسسات التي تقوم بإعداد الدراسات والتقويمات المستمرة والتي تساعد في عمليات التغذية الناجحة للوصول لمنهاج يحقق الأهداف المتكاملة التي ستكون ثمرتها إنساناً قادراً على مواجهة المستقبل بتحدياته الكثيرة.
وأخيرا آراء أولياء الأمور فهؤلاء ومن خلال متابعتهم لأبنائهم يستطيعون تحديد أو ملاحظة مشكلات التعلم التي يعانيها أبناؤهم وتحديد ما إذا كان السبب أو أحد أسباب هذه المشكلات المنهاج بأحد عناصره.
وبما أن مناهجنا سارية المفعول الآن قد أعدت ضمن جدول زمني قصير نسبيا تحت ضغط التغيير الذي جعل بعضها مشوها لذا فقد حوت العديد من الملاحظات ونقاط الضعف خاصة في مواد التاريخ التي تم حذف الكثير منها واضافة القليل الذي لا يختلف كثيرا عما كان سائدا حيث ما زالت مواد التاريخ عبارة عن معارك وحروب متناسية ومتغافلة التقدم الذي شهدته الحضارة سواء العراقية او الإسلامية في حقبها الطويلة.
وبما ان وزارة التربية على وشك تغيير بعض المناهج الدراسية في كافة المراحل بما فيها المناهج الخاصة بمعاهد المعلمين، فانني أجد من الضروري تصميم مواد مساندة و إضافية للمناهج تغطي النقص أو الضعف الوارد في الكتاب الرئيس عبر تزويد التلميذ او المعلم بوسائل تعليمية مسانده كالأقراص المدمجة. وكذلك تمكين المعلم في شتى المجالات بدءا بالاهتمام ببرامج إعداد المعلمين في الكليات، وانتهاءً بتنظيم الدورات التدريبية المختلفة الفاعلة والمستمرة للمعلم سواء ما كان منها تربويا أو علميا أو تقنيا.
وما يهمنا هنا هو أن تتضمن المناهج الدراسية ما يعزز من فرص تقدم الديمقراطية في العراق عبر تكوين رؤى وأفكار لدى الجيل الجديد حول مفاهيم الانتخابات والحكومة والمساواة والعدالة والحرية وغيرها ولا يمكن أن يتحقق هذا عبر استيراد مناهج كما كان يحصل في السنوات السابقة ، لأن عملية التغيير في المناهج الدراسية لدينا الآن أصبحت حاجة مجتمع وليس ضغطا دوليا كما هو موجود في بعض البلدان وخاصة في المنطقة العربية. نقول إن عملية التغيير هذه عليها أن تركز في واحدة من أهم جوانبها على تعزيز قيم المواطنة لدى الجيل الجديد و إن المدرسة التي تمنح التلميذ الوعي بالدور المنوط به وتشجعه على ممارسته بإشراكه في فرض صفاء الفكر والاعتناء بنظافة الهندام والمكان مثلا ورفض السرقة والغش والخمول، والتشبع بثقافة السلم والعدالة الاجتماعية ونبذ العنف بمختلف أشكاله وفي التصدي بعزم للآفات والعيوب المتفشية في أوساط المتعلمين، وكذا بتعويده التحلي بالمسؤولية والجد في تعلمه وبناء شخصيته، والإسهام في ترقية بيئته، ثم حقوق الغير وعدم خرقها أيا كان الخصم المحاور، ومهما خالفه الرأي والعرق وحتى العقيدة، دونما ازدراء به ولا استخفاف بثقافته وقدراته، لا شك أنها بذلك تزرع في نفس المتعلم روح المواطنة الحقيقية وأسمى قيم السلوك المدني التي لن تتأخر عن التجلي في شعوره بالافتخار والاعتزاز بانتمائه إلى هذا الوسط الذي يعنى بحقوقه.
من هنا نجد أهمية المنهاج المدرسي في بلورة وصياغة مفاهيم الديمقراطية والتعددية واحترام الآخر والأمم كافة في العالم تبدأ عملية بناء المجتمع من المدرسة.